الهبوط جاء نتيجة تخفيضات تحالف «أوبك +»

أسعار النفط تصعد تصحيحياً بعد هبوط حاد

صعدت أسعار النفط الخام تصحيحيا في التعاملات الصباحية، أمس الثلاثاء، بعد هبوط حاد بأكثر من 5 بالمئة في ختام جلسة الاثنين، على وقع تخفيضات تحالف "أوبك +".

اتفق التحالف الذي يضم أعضاء في منظمة "أوبك" إلى جانب منتجين مستقلين بقيادة روسيا، على تخفيف قيود الإنتاج بمقدار 350 ألف برميل يوميا في مايو ، ليستقر خفض الإنتاج عند قرابة 6.7 ملايين برميل يوميا.

وسينفذ التحالف تخفيفا آخر لخفض الإنتاج في يونيو المقبل، بمقدار 350 ألف برميل يوميا أخرى إلى 6.350 ملايين برميل يوميا.

يتبع ذلك، تخفيف آخر بمقدار 400 ألف برميل يوميا إلى 5.95 ملايين برميل في يوليو؛ ليبلغ حجم تخفيف خفض الإنتاج للشهور الثلاثة 1.1 مليون برميل.

وعند الساعة (06:25 ت.غ)، صعدت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم يونيو بنسبة 1.4 بالمئة أو 88 سنتا، إلى 63.01 دولارا للبرميل.

كما صعدت العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم مايو بنسبة 1.47 بالمئة أو 86 سنتا، إلى 59.51 دولارا للبرميل.

وإلى جانب القيود الدولية المفروضة لمواجهة جائحة كورونا، فإن المفاوضات المرتقبة بين ممثلين عن القوى العالمية وإيران هذا الأسبوع، قد تمهد لاستئناف الأخيرة صادراتها النفطية المقدرة بـ2.2 مليون برميل يوميا، ما يعني زيادة المعروض النفطي.

تركيا تدعو لتعاون دول «D-8» الاسلامية لتحقيق 500 مليار دولار

روهصار بكجان

قالت وزيرة التجارة روهصار بكجان، إن تركيا جاهزة للتعاون مع مجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية (D–8)، بغرض رفع حجم التبادل التجاري إلى 500 مليار دولار.

جاء ذلك، خلال مشاركة بكجان، عبر تقنية "الفيديو الكونفرنس" في منتدى أعمال دول (D–8)، المنظم بالعاصمة البنغالية دكا.

وأضافت بكجان، "تركيا تدرك جيدًا المنفعة الاقتصادية المترتبة على تعاونها، مع بلدان أخرى تمتلك ذات القيم والأسس التاريخية والاجتماعية والثقافية".

وأشارت بيكان إلى أن "مشاركتنا مع مجموعة الثمانية، إلى جانب منظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة التعاون الإسلامي هي نتيجة قوية لهذا الاعتقاد".

وأوضحت بكحان، أن جائحة كورونا أظهرت أهمية رفع مستوى التنسيق المشترك بين الدول، مؤكدة دعم تركيا للمبادرات الرامية إلى ضمان توزيع اللقاحات على كل الدول بشكل عادل.

وذكرت أن إجمالي الناتج المحلي السنوي لدول (D–8)، يقدر بحوالي 4 تريليونات دولار، ما يمثل 90% من صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي (دون احتساب صادرات النفط والغاز الطبيعي).

وجددت بكجان في ختام حديثها، استعداد تركيا للتعاون في مجالات الاقتصاد الرقمي والرقمنة والتجارة الإلكترونية، مع دول (D–8).

وتأسست مجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية في تركيا عام 1997، لتضم بجانب الدولة المضيفة، مصر، ونيجيريا وباكستان، وإيران، وإندونيسيا، وماليزيا، وبنغلاديش.

«النقد الدولي» يؤجل ديون 28 دولة للمرة الثالثة خلال عام

وافق صندوق النقد الدولي، تأجيل ديون 28 دولة منخفضة الدخل حتى 15 أكتوبر 2021، للمرة الثالثة في عام، لمساعدتها في مواجهة تداعيات جائحة كورونا.

وأوضح الصندوق، في بيان وصل الأناضول، أن هذه الموافقة تأتي بعد شريحتين سابقتين تمت الموافقة عليهما في 13 أبريل و2 أكتوبر 2020.

وقال إن جائحة "كوفيد–19" "لا تزال تتسبب بخسائر بشرية واقتصادية فادحة لهذه البلدان، وأن الموارد التي تم تحريرها من قبل الشريحتين الأولى والثانية من تخفيف خدمة الديون ساعدت في التخفيف من تأثير الوباء".

وأشار البيان إلى أن تمديد الديون يتضمن صرف منح لسداد خدمة الدين المؤهلة المستحقة للصندوق، والتي تقدر بمبلغ 168 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، تعادل 238 مليون دولار.

وحسب البيان، ستستمر هذه الشريحة من المنح لتخفيف خدمة الديون في المساعدة على تحرير الموارد المالية الشحيحة للدعم الصحي والاجتماعي والاقتصادي في حالات الطوارئ الحيوية، للتخفيف من تأثير الجائحة.

وأفاد الصندوق، بأنه يمكن تقديم إعفاء من خدمة الديون للفترة المتبقية من 16 أكتوبر المقبل إلى 13 أبريل 2022، بمبلغ إجمالي يبلغ حوالي 680 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، تعادل 964 مليون دولار.

وفي مارس 2020، أطلق صندوق النقد الدولي، جهودا عاجلة لجمع مليار وحدة حقوق سحب خاصة (1.4 مليار دولار) في شكل منح للصندوق، لاستخدام المبلغ للإعفاء من خدمة الديون لمدة أقصاها سنتين.

ولفت البيان إلى أن المانحين تعهدوا بتقديم مساهمات يبلغ مجموعها حوالي 545 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (774 مليون دولار).

وجاءت المنح المالية من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وهولندا وسويسرا والنرويج وسنغافورة والصين والمكسيك والفلبين والسويد، وبلغاريا، ولوكسمبورغ، ومالطا.

والدول المشمولة في قرار التمديد هي: أفغانستان، بنين، بوركينا فاسو، بوروندي، إفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، إثيوبيا، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، هايتي، ليبيريا ومدغشقر.

تونس: تراجع طفيف بمعدل التضخم إلى 4.8 بالمئة

أظهرت بيانات رسمية، انخفاضا طفيفا بمعدل التضخم في تونس إلى 4.8 بالمئة في مارس الماضي، من 4.9 بالمئة في فبراير.

وقال المعهد التونسي للإحصاء (حكومي)، في تقرير، إن هذا التراجع الطفيف جاء بعد استقرار لأربعة أشهر متتالية، عند مستوى 4.9 بالمئة.

وعزا معهد الإحصاء تراجع التضخم إلى تقلص وتيرة الزيادة في الأسعار بين شهري مارس وفبراير، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وفقا للبيانات الجديدة، فقد سجل مؤشر أسعار المواد الغذائية زيادة بنسبة 4.1 بالمئة، في مارس، مقابل زيادة بنسبة 4.8 بالمئة في فبراير.

واستقر معدل التضخم الأساسي (مع استبعاد السلع شديدة التقلب في أسعارها كالمواد الغذائية والمحروقات) عند مستوى 5.6 بالمئة.

ويعكس الانخفاض في معدل التضخم تراجع استهلاك الأسر جراء جائحة كورونا، التي ألحقت ضررا بالغا باقتصاد البلاد، وضربت المداخيل بقطاعات مهمة أبرزها السياحة.

وفي يناير الماضي، قال صندوق النقد الدولي إن الاقتصاد التونسي انكمش بنسبة 8.2 بالمئة في 2020، وتوقع نموا بنسبة 3.8 بالمئة في 2021، لكنه حذر من أن انتعاش اقتصاد البلاد يعتمد على التطورات الصحية والتقدم في اللقاحات.

وحث صندوق النقد، في حينه، السلطات التونسية على توجيه الدعم إلى الأسر الفقيرة مباشرة لتشيط الاستهلاك، بدلا من دعم السلع الذي يستفيد منه الأغنياء والفقراء على حد سواء.

الاقتصاد الروسي يواصل رحلة التعافي من الركود الناتج عن الوباء

واصل الاقتصاد الروسي رحلة التعافي من الركود الذي أدى إليه وباء كورونا في الربع الأخير من عام 2020، ما خفف من نسبة الانكماش، في الوقت الذي رفض فيه الرئيس فلاديمير بوتين فرض إغلاق عام ثان في أنحاء البلاد.

ونقلت وكالة "بلومبيرج" للأنباء عن خدمة الإحصاء الفيدرالية أن إجمالي الناتج المحلي للبلاد تراجع بنسبة 1.8 في المائة، مقارنة بالربع المقابل من العام الماضي.

وكان خبراء الاقتصاد توقعوا تراجعا بنسبة 2.2 في المائة، كما جرى تعديل التوقعات بانكماش الاقتصاد إلى 3 في المائة لعام 2021 بأكمله، مقارنة بتوقعات سابقة تحدثت عن 3.1 في المائة، وفقا لـ"الألمانية".

واقتصاد روسيا، التي تعد أكبر مصدر للطاقة في العالم، انكمش العام الماضي بنسبة أقل مقارنة بنظرائه في الدول الأخرى، حيث فرضت البلاد إجراءات أخف للحد من تفشي جائحة كوفيد – 19 في أعقاب إغلاق أولي.

كما أن نصيب قطاع الخدمات الروسي في إجمالي الناتج قليل نسبيا. وبحسب خدمة الإحصاء، فإن التضخم، الذي نجم عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية، وضعف العملة الروسية، الروبل، تسارعت وتيرته أكثر في خضم تعافي معدلات الاستهلاك، ما دفع البنك المركزي الروسي إلى زيادة أسعار الفائدة الرئيسة الشهر الماضي، للمرة الأولى منذ عام 2018، ومن المتوقع حدوث زيادات أخرى.

ووفقا لـ"الألمانية"، قال ماكسيم ريشيتنيكوف وزير الاقتصاد الروسي، بحسب وكالة "انترفاكس" الروسية للأنباء، إن "الحكومة ستخفض توقعاتها للنمو الاقتصادي للبلاد في عام 2021، من 3.3 في المائة"، وذلك في أعقاب تقرير خدمة الإحصاء بشأن تراجع نسبة الانكماش العام الماضي.

وارتفعت أسعار النفط على الرغم من قرار مجموعة "أوبك+" بتخفيف قيود الإنتاج بواقع 350 ألف برميل يوميا في (مايو)، و350 ألف برميل يوميا إضافية في (يونيو)، و400 ألف برميل إضافية أو نحو ذلك في يوليو.

وأعلنت روسيا تسجيل 8792 إصابة جديدة بكوفيد – 19 أمس، بينها 1764 حالة في موسكو، ليصل إجمالي عدد الإصابات في البلاد إلى أربعة ملايين و563056 منذ بدء الجائحة قبل عام.

وقال فريق العمل الحكومي المعني بمكافحة فيروس كورونا إن "400 شخص توفوا جراء المرض الذي يسببه فيروس كورونا المستجد خلال الساعات الـ24 قبل الماضية، ليرتفع عدد الوفيات إلى 99633".

وتقول هيئة الإحصاء الروسية، التي تحتفظ بإحصاءات منفصلة إن "أكثر من 200 ألف روسي توفوا بسبب كوفيد – 19 حتى نهاية (يناير)".

ألمانيا: تحذير من ارتفاع قوي في أعداد حالات إفلاس الشركات

حذر الرئيس التنفيذي لرابطة شركات صناعة المعادن في ولاية سكسونيا السفلى الألمانية، فولكس شميت، من ارتفاع قوي في أعداد حالات إفلاس الشركات بسبب أزمة كورونا.

وفي تصريحات لصحيفة "نويه أوسنابروكر تسايتونج" الألمانية الصادرة اليوم السبت، قال شميت إن "تجاهل الحكومة الواضح عبر نظرتها الضيقة للخطر المتنامي لإفلاس العديد من الشركات، يسبب لي قلقا كبيرا". وأضاف شميت أن تعليق البند الملزم بتقديم طلب إفلاس للشركات في حال عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها " أخفى المشكلة فقط لكن في الواقع هناك قنبلة موقوتة تدق وخطر انفجارها يزداد يوما بعد يوم"، بحسب "الألمانية".

وأعرب شميت عن عدم رضاه المبدئي عن سياسة الحكومة الاتحادية بشأن كورونا ولم يبد تفهما لتهديد الشركات بفرض اختبار إلزامي للكشف عن كورونا بالنسبة الشركات.

«ستاندرد آند بورز»: المصارف الخليجية جمعت 9 مليارات دولار في 2020

أكدت وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد آند بورز جلوبال، أن المصارف الخليجية جمعت تسعة مليارات دولار من الأسواق خلال العام الماضي 2020، مبينة أنها تشمل أدوات الدخل الثابت سندات وصكوكا.

وترى الوكالة على لسان محمد دمق، مدير أول رئيس قطاع المؤسسات المالية الشرق الأوسط وإفريقيا، أن العام الماضي شهد تسجيل ظاهرة إصدارات أدوات الدين المتمثلة للقواعد الإرشادية لـ"بازل 3" (الخاصة بالشريحة الأولى أو الثانية)، وذلك بتكلفة متدنية للجهات الخليجية.

وحول تكلفة متوسط التمويل، قالت الوكالة إن تكلفة التمويل انخفضت مقارنة بما كانت عليه في 2019، وذلك بسبب الفائدة المتدنية والسيولة الوفيرة بالسوق.

ويحظى توجه المصارف السعودية والخليجية نحو الصكوك والسندات في الآونة الأخيرة بأهمية كبيرة للقطاع المالي، نظرا لكون هذه الإصدارات أصبحت بمنزلة "الظاهرة"، وعديد من المساهمين يبحث عن أهمية الاستعانة بتلك الأدوات، مع العلم أن تلك الأدوات المالية تسهم في تمويل التعافي الاقتصادي للمنطقة، وذلك عبر عمليات الإقراض الجديدة، سواء للأفراد أو القطاع الخاص.

إلى ذلك، علمت "الاقتصادية" أن المصارف العاملة في دول الخليج جذبت 29.3 مليار دولار من المستثمرين الأجانب والمحليين خلال أكثر من خمسة أعوام، في خطوة قادت إلى تعزيز رأس المال ودعم نمو القطاع الخاص الائتماني.

وأظهر رصد وحدة التقارير في صحيفة "الاقتصادية"، شيوع الاستعانة بنوعين من أدوات الدين التي تتميز عن غيرها الموجود بالأسواق، بكونها داعمة لرأس مال المصارف الخليجية ولتصبح بذلك بمنزلة مصدات رأسمال قوية لمواجهة أي تحديات ائتمانية.

وتتباين نوعية أدوات الدين، التي تستعين بها المصارف الخليجية، فعلى سبيل المثال برزت إلى السطح أدوات دين نادرة متوافقة مع "بازل 3" (النوع الأول).

وتبرز تلك الأدوات إلى واجهة القطاع المصرفي الخليجي لكون خصائص تلك الأدوات تمزج بين خاصية الأسهم والدين، الأمر الذي جعلها بمنزلة مصدات رأسمال قوية من وجهة نظر المساهمين وشركات التصنيف الائتماني العالمية والجهات التنظيمية المحلية.

ديون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتضخم 54 بالمئة

حذر البنك الدولي من أن الدين العام لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سيتضخم ويمثل 54 في المائة من إجمالي ناتجها المحلي هذا العام مقابل 46 في المائة في 2019، بسبب النفقات المتعلقة بكوفيد – 19.

وبحسب "الفرنسية"، قال البنك الدولي في تقرير أمس الأول، "إن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا شهدت زيادة كبيرة في ديونها، بسبب اضطرارها إلى الاقتراض بشكل كبير لتمويل تكاليف الرعاية الأساسية وإجراءات الحماية الاجتماعية".

وأوضح أن حجم دين الدول المستوردة للنفط في المنطقة سيشكل نسبة يمكن أن تصل إلى 93 في المائة من إجمالي ناتجها المحلي في 2021.

وشهدت المنطقة التي تضم نحو 20 دولة، انكماشا في اقتصادها بنسبة 3.8 في المائة العام الماضي. ويقدر البنك الدولي التراجع التراكمي للنشاط في المنطقة بحلول نهاية 2021 بنحو 227 مليار دولار. لكنه يتوقع تعافيا جزئيا هذا العام "شرط أن يكون هناك توزيع عادل للقاحات". وعلى الرغم من تضخم الديون، ما زال البنك الدولي يوصي الدول بالإنفاق لمعالجة الأزمة الصحية، مؤكدا أن "مواصلة الإنفاق والاستمرار في الاقتراض سيبقيان ضرورة ملحة في الوقت الحالي".

واضاف "لن يكون لدى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خيار سوى مواصلة الإنفاق على الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية طالما استمرت الجائحة".

لكن هذه المؤسسة المالية الدولية حذرت من أنه "في عالم ما بعد الجائحة"، من المتوقع أن "ينتهي الأمر بمعظم الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بفواتير خدمة ديون ستتطلب موارد كان يمكن استخدامها من أجل التنمية الاقتصادية".

ويتوقع البنك الدولي أن يكون من الضروري النظر في كيفية "التخفيف من تكاليف المديونية المفرطة على الأمد المتوسط"، داعيا الدول إلى الشفافية في إنفاقها واقتراضها فيما يتعلق بكوفيد – 19. وبلغ الدين العام 155.6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في 2020 مقابل 134.6 في المائة في 2019 ومثل في الواقع ثاني أعلى نسبة في منطقة اليورو بعد اليونان.